



تقرير حول الرقابة المالية لبلدية العالية  
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية  
تصريف 2017

أحدثت بلدية العالية (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر المؤرخ في 6 مارس 1958 المتعلق بإحداث بلدية العالية من ولاية بنزرت. وتمّ على إثر حلّ المجلس البلدي في 2 جوان 2011 تسمية نيابة خصوصية بمقتضى الأمر عدد 662 لسنة 2011 المؤرخ في 2 جوان 2011 ثم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 434 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2017 وتمّ بتاريخ 28 جوان 2018 تنصيب المجلس البلدي لبلدية العالية عملا بأحكام مجلة الجماعات المحلية والقانون الانتخابي للمجالس البلدية.

وتعلقت المهمة الرقابية المنجزة من قبل دائرة المحاسبات في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية بالنظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق من مدى قدرتها على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها ومن حسن إعداد الحساب المالي وصحة ومصداقية البيانات المسجلة به. وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وتمّ تقديم الحساب المالي للبلدية لسنة 2017 والوثائق المصاحبة له بتاريخ 6 جوان 2018. وإضافة إلى الأعمال المستندية تولّت الدائرة القيام بزيارات ميدانية للبلدية خلال شهر نوفمبر 2018. ويبين الجدول الموالي أهم البيانات عن الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017:

2017		الوصف	الجزء	العنوان
النفقات (د)	المقايض (د)			
	494.499,979	المعاليم على العقارات والأنشطة	المدخل الجبائية الاعتيادية	العنوان الأول
	136.857,084	مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه		
	163.995,940	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات		
	74.593,261	مداخل أملاك البلدية الاعتيادية	المدخل غير الجبائية الاعتيادية	
	683.449,408	المدخل المالية الاعتيادية		
	1.553.395,672			
	1.729.538,407	الموارد الخاصة للبلدية		العنوان الثاني
	244.772,315	موارد الاقتراض		
	26.750	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة		
	2.001.060,722			مجموع العنوان الثاني

	1.179.081,269	العمليات خارج الميزانية		
648.975,660		التأجير العمومي	نفقات التصرف	العنوان الأول
408.584,330		وسائل المصالح		
68.405,938		التدخل العمومي		
52.749,949		فوائد الدين		
1.178.715,877		مجموع العنوان الأول		
1.352.475,435		نفقات التنمية	العنوان الثاني	مجموع العنوان الثاني
84.381,166		تسديد أصل الدين		
18.250		نفقات مسددة من الاعتمادات المحالة		
1.455.106,601		مجموع العنوان الثاني		
1.637.740,349		العمليات خارج الميزانية		
905.530,897		بقايا الاستخلاص		

المصدر: الحساب المالي لسنة 2017

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات بعنوان المعلوم على العقارات المبنية خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود اخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإن البلدية لم تتجاوز المعيار المرجعي (<70%) المتعلق بالاستقلالية المالية<sup>1</sup> المعتمد من قبل الصندوق حيث بلغ المؤشر في سنة 2017 نسبة 61,22%. كما لم تتجاوز البلدية المعيار المرجعي (<20%) المتعلق بالقدرة على الادخار<sup>2</sup> والبالغ نسبة 9,27% في سنة 2017.

وبلغت نفقات التأجير 648.975,660 د خلال سنة 2017. وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإن البلدية تجاوزت المعيار المرجعي (>55%) المتعلق بوزن نفقات التأجير<sup>3</sup> المعتمد من قبل الصندوق حيث بلغ المؤشر في سنة 2017 نسبة 55,06%.

<sup>1</sup> (موارد العنوان الأول - المناب من المال المشترك) / موارد العنوان الأول.

<sup>2</sup> الادخار الخام (المقاييس المستعملة لتسديد مصاريف الجزأين 3 و4 من العنوان الثاني) / موارد العنوان الأول.

<sup>3</sup> كتلة الأجور / نفقات العنوان الأول.

وأفضت الأعمال الرقابية على التصرف المالي لبلدية العالية بعنوان سنة 2017 إلى الوقوف على ملاحظات تتعلق بالموارد وبالنفقات.

## الجزء الأول: الرقابة على الموارد

شملت الأعمال الرقابية هيكله الموارد وتعبئتها.

### 1- تحليل الموارد

تناولت الفحوصات بالبحث موارد العنوانين الأول والثاني.

#### 1.1 موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 1.553.395,672 د تتكوّن من المداخل الجبائية الاعتيادية ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية. وتتأثّر المداخل الجبائية الاعتيادية (795.353,003 د) من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومن إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومن الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخل:

النسبة %	المقاييس المنجزة (د)	أصناف المداخل الجبائية الاعتيادية
62,17	494.499,979	المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة
17,21	136.857,084	مدخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
20,62	163.995,940	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
100	795.353,003	المجموع

وتمثل مداخل المعاليم على العقارات والأنشطة أهمّ مورد للبلدية بنسبة 62,17% من المداخل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكّونات هذه المعاليم ونسبها:

النسبة %	المقاييس المنجزة (د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
11,99	59.312,242	المعلوم على العقارات المبنية
0,34	1.641,524	المعلوم على الأراضي غير المبنية
87,67	433.546,213	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية
100	494.499,979	المجموع

وتمثل المداخل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهمّ مورد جبائي بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 433.546,213 د في سنة 2017 أي ما يمثّل نسبة 87,17% من المعاليم على العقارات والأنشطة.

أما المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 59.312,242 د و1.641,524 د أي ما يمثل تباعا 11,99% و0,34% من المعاليم على العقارات والأنشطة و7,46% و0,2% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 127.988,339 د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 119.409,484 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 8.578,855 د.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 785.874,238 د في موقى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى ما قدره 913.862,577 د في سنة 2017 لم يتم منها استخلاص سوى 60.953,766 د أي ما نسبته 6,67%. ولم تتجاوز نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 6,92% و0,29%.

وتمثل معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات ثاني أهم مورد جبائي بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل مبلغ 163.995,940 د في سنة 2017 أي ما يمثل نسبة 20,62% من المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية.

وارتفعت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية إلى ما قدره 136.857 د وتمثل مداخيل لزمة السوق الأسبوعية نسبة 44% من هذه المداخيل. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكونات هذه المعاليم ونسب تحصيلها:

النسبة (%)	المقايض الحاصلة (د)	تقديرات الميزانية (د)	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
100	60.000	60.000	مداخيل لزمة الأسواق الأسبوعية
68	27.200	40.000	مداخيل لزمة المسالخ البلدية
25,43	2.034,750	8.000	معلوم إشغال الوقتي للطريق العام
60,83	273,750	450	معلوم وقوف العربات بالطريق العام
177,64	42.632,600	24.000	معلوم إشغال الطريق العام عند إقامة حضائر البناء
108,93	1.089,297	1.000	معلوم عن إشغال تحت الطريق العام
50,47	1.514,500	3.000	معلوم الإشهار
211,22	2.112,187	1.000	مداخيل أخرى
99,57	136.857,084	137.450	المجموع

وفيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 758.042,669 د تتوزع بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" (74.593,261 د) و"المداخيل

المالية الاعتيادية" (683.449,408 د) المتأتية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية في حدود 602.424 د.

وتتأتى مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية في سنة 2017 أساسا من كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري في حدود 45.871,386 د ممثلة بذلك 61,5% من جملة مداخيل الأملاك.

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 112.270,923 د، تمّ استخلاصها بنسبة لم تتجاوز 66,44%.

## 2.1 موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني الموارد الخاصة وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبين الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

النسبة %	المقايض المنجزة (د)	الجزء
86,43	1.729.538,407	الموارد الخاصة للبلدية
12,23	244.772,315	موارد الاقتراض
1,34	26.750	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
100	2.001.060,722	جملة موارد العنوان الثاني

وتتأتى الموارد الخاصة للبلدية أساسا من الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول حيث تستأثر بمبلغ 1.104.393,745 د أي ما يعادل 55,19% من جملة موارد العنوان الثاني.

## 2- الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

تعلقت الملاحظات أساسا بتقدير الموارد وبتوظيف المعاليم واستغلال الإمكانيات المتاحة وبإعداد وتثقيف جداول التحصيل والجداول التكميلية واستخلاص المعاليم.

## 1.2 تقدير الموارد

يبين الجدول التالي نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوين الأول والثاني خلال سنة

2017:

البيان	التقديرات النهائية (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول (د)	1.553.000	1.553.395,672	100,03
- المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	488.500	494.499,979	101,23
- مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستنزاف المرافق العمومية فيه	137.450	136.857,084	99,57
- معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	210.000	163.995,940	78,09
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	87.522,877	74.593,261	85,23
المداخيل المالية الاعتيادية	629.527,123	683.449,408	108,56

86,93	2.001.060,722	2.302.000	مجموع موارد العنوان الثاني (د)
84,43	1.729.538,407	2.048.478,385	الموارد الذاتية للبلدية
107,94	244.772,315	226.771,615	موارد الاقتراض
100	26.750	26.750	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة

لئن بلغت نسبة إنجاز موارد العنوان الأول 100,03% تظلّ بقايا الاستخلاص بعنوان بعض المعاليم والمداخيل هامة وأساسا المعلوم على العقارات المبنية (797.354,784 د) ومداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري (35.750,778 د). وأفادت البلدية بعدم رضاها بالنسبة المحققة وسعيها إلى تحسينها خلال سنة 2018.

## 2.2 تعبئة الموارد الجبائية

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد الجبائية من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالأساس بمراجعة المعاليم وبتوظيفها وإعداد جداول التحصيل وبتحيينها وبتثقيف المعاليم وباستخلاصها.

### - مراجعة المعاليم

لم تحرص البلدية على الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة لها قانونا بخصوص تحديد قاعدة المعاليم سواء تعلّق الأمر بمراجعة الحدّ المعتمد بالنسبة إلى الأثمان المرجعية أو بحثّ المطالبين بالأداء على التصريح بعقاراتهم أو بالتنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة لتحقيق شمولية الإحصاء. وأقرت البلدية بعدم شمولية الإحصاء وأرجعت ذلك إلى النقص في الموارد البشرية.

وخلافا لما نصّت عليه مجلة الجباية المحلية<sup>4</sup> من ضرورة مراجعة الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى للثمن المرجعي للمتر المربع المبني الموظّف على العقارات المبنية والثمن المرجعي للمتر المربع غير المبني الموظّف على الأراضي غير المبنية والثمن المرجعي للمتر المربع المبني الموظّف على العقارات ذات الصبغة المهنية والتجارية والصناعية كلّ ثلاثة سنوات<sup>4</sup>، فإنّ البلدية لم تتولّ تحيين الأثمان المرجعية بالنسبة إلى المعلوم على الأراضي المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية والمعلوم على العقارات المعدّة لتعاطي نشاط صناعي أو تجاري أو مهني<sup>4</sup> ما حرّمها من تعبئة موارد إضافية.

<sup>4</sup> قرار رئيس بلدية العالية مؤرخ في 2007/12/17 يتعلق بضبط مبلغ المعلوم بالمتر المربع المرجعي لكل صنف من أصناف العقارات المعدّة لتعاطي نشاط صناعي أو تجاري أو مهني وقرار مؤرخ في 2007/12/17 يتعلق بضبط مبلغ المعلوم بالمتر المربع بالنسبة للأراضي غير المبنية لكل منطقة من المناطق المحددة بمثال التهيئة العمرانية وقرار مؤرخ في 2007/12/17 يتعلق بضبط الثمن المرجعي للمتر المربع المبني لكل صنف من أصناف العقارات الخاضعة للمعلوم على العقارات المبنية.

## - توظيف المعاليم وإعداد جداول التحصيل

لوحظ عدم شمولية توظيف المعلوم على العقارات المبنية حيث لم يتضمن جدول التحصيل لسنة 2017 سوى 4908 فصلا بقيمة جمالية بلغت 119.409,484 د في حين أفرزت النتائج النهائية للإحصاء العشري للفترة 2017-2026 وجود 9545 عقارا مبنيا بالمنطقة البلدية أي بفارق في عدد العقارات بلغ 4637 مما أسفر عن نقص في المعاليم الموظفة قدر بما لا يقل عن 112 أ.د.<sup>5</sup>

كما لوحظ أيضا عدم دقة توظيف المعلوم على الأراضي غير المبنية حيث تضمن جدول التحصيل لسنة 2017 على 303 فصلا بقيمة جمالية بلغت 8.500 د في حين أفرزت النتائج النهائية للإحصاء العشري للفترة المذكورة وجود 570 عقارا في منطقة العالية أي بفارق في عدد العقارات بلغ 267 مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة قدر بحوالي 7,476 أ.د. وأوضحت البلدية أنه لم يتم إعداد جداول تحصيل تكميلية في سنة 2017 نظرا لأنه تم تسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية لاستكمال الإحصاء العشري قبل موفى سنة 2017.

من جهة أخرى، وخلافا للفقرة الأولى من الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية لم تتول البلدية توظيف الخطايا المستوجبة بعنوان المبالغ المثقلة لدى قابض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية والبالغة 0,75% عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوانها المعلوم وهو ما من شأنه أن يحول دون استخلاص البلدية لكامل مواردها المتاحة بعنوان المعاليم المثقلة.

وتولت البلدية خلال نفس السنة المعنية إعداد جدول تحصيل تكميلي وحيد بخصوص العقارات التي أصبحت خاضعة للمعلوم على العقارات المبنية شمل إضافة 59 فصلا بقيمة 1.575,494 د خلال سنة 2017. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأراضي غير المبنية حيث تولت البلدية إعداد جدول تحصيل تكميلي وحيد خلال نفس السنة شمل إضافة 26 فصلا بقيمة 464,880 د. وبالرغم من قيامها بإرسال الجدولين المذكورين إلى قابض المالية بتاريخ 18 أوت 2017، لم يتم تثقيلهما في دفاتره خلال سنة 2017.

كما اتضح بخصوص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية عدم قيام البلدية بمسك جدول تحصيل الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وعدم إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم والمبلغ المستخلص المتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو

<sup>5</sup> تم احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول التحصيل لسنة 2017 والبالغ 24,33 د بالنسبة إلى العقارات المبنية و28,05 د بالنسبة إلى العقارات غير المبنية.



التجارية أو المهنية وهو ما حرّمها من تحصيل موارد إضافية متمثلة في الفارق المحتمل المنصوص عليه بالفصل 38 من مجلة الجباية المحلية.

ولم تطلب البلدية من القابض مدّها بقائمة اسمية شهرية في المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم على المؤسسات. كما لم تتولّ متابعة المطالبين بالأداء الذين هم في حالة إغفال عن دفع المعلوم على المؤسسات باعتماد قاعدة احتساب المعلوم على العقارات المبنية. لوحظ غياب التنسيق بين القابض والبلدية فيما يتعلق باستخلاص المعاليم الموظفة على العقارات حيث لا يمدّها بقوائم دورية في المبالغ المستخلصة مفصلة حسب الفصول لتمتكن البلدية من التحيين المستمر لجداول التحصيل وضبط بقايا الاستخلاص بالنسبة إلى كل فصل.

وسجّل تأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية التي تنصّ على ضرورة إنجاز عملية التثقيف بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث تم تثقيف الجداول المذكورة بتأخير بلغ 11 يوما. والبلدية مدعوة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة المالية بالعالية وأمانة المال الجهوية ببترت.

وأفادت البلدية أنه سيتم تلافي ذلك عن طريق توجيه مراسلات قصد مزيد حث السيد قابض المالية للتسريع بإجراءات التثقيف.

#### - استخلاص المعاليم على العقارات

لوحظ ضعف نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية كما يبرز ذلك من الجدول الموالي:

المداخيل	التثقيلات (د)	الاستخلاصات (د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (د)
المعلوم على العقارات المبنية	119.409,484	59.312,242	49,67	797.354,784
المعلوم على الأراضي غير المبنية	8.578,855	1.641,524	19,13	55.554,027

وقد لوحظ أنّ متابعة الاستخلاص من قبل القابض البلدي لما جملته 4908 فصلا بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و303 فصلا بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية تتم بصفة يدوية. وإزاء هذه الوضعية يصعب حصر جملة المتخلّلات بالنسبة إلى كل مدين ممّا لا يساعد على اتخاذ الإجراءات الضرورية إزاء المدينين.

وأوضحت البلدية بأنها ستسعى بالتنسيق مع القباضة المالية لتحسين استخلاص المعاليم على العقارات. أما بخصوص صعوبة حصر جملة المتخلدات بالنسبة لكل مدين فإن ذلك راجع إلى حرق كل المعطيات بالقباضة المالية خلال الثورة.

فضلا عن ذلك، لوحظ ضعف عدد الإعلانات التي تم توزيعها في سنة 2017 خلال المرحلة الرضائية بعنوان استخلاص المعلوم على العقارات حيث لم تتجاوز نسبتها 5% من جملة الفصول المثقلة بعنوان العقارات المبنية وكانت غائبة كلياً بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية.

وبالرغم من أهمية بقايا الاستخلاصات بعنوان معاليم العقارات، اقتضت القباضة البلدية على تبليغ 236 إعلاما بعنوان المعلوم على العقارات المبنية دون المرور إلى المرحلة الجبرية والمتمثلة خاصة في العقل والاعتراضات.

#### - توظيف مداخيل إشغال الملك البلدي واستخلاصها

لا تمسك البلدية دفترا خاصا بمعلوم الإشغال الوقي للطريق العام بعنوان الأنشطة الاقتصادية المستغلة للرصيف ممّا لا يساعد على متابعة استخلاص هذه المعاليم.

كما لم تتولّ البلدية مواصلة توظيف واستخلاص معلوم الإشهار بخصوص بعض المحلات التي لم تشهد تغييرا في وسائطها الإشهارية مقارنة مع سنة 2016 على غرار إحدى شركات اللحوم وفضاء المدينة و2 صيدليات وفرع بنكي وشركة اتصالات. وبذلك فوّتت البلدية تحصيل مبالغ إضافية بعنوان هذا المعلوم لا تقلّ عن 2.465 د.

ولم تتولّ البلدية استخلاص معلوم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام<sup>6</sup> رغم تركيز 11 آلة توزيع وقود بالمنطقة البلدية. كما لم تستخلص البلدية بعنوان معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات<sup>7</sup> سوى مبلغ 560 د عوضا عن 850 د بحساب 25 د بعنوان المقهى الواحد<sup>8</sup>. وهو ما حرّمها من تحصيل موارد إضافية بعنوان هذا المعلوم

<sup>6</sup> حسب القرار البلدي المؤرخ في 2 جويلية 2016 ضبطت تعريفه هذا المعلوم 75 د عن كل آلة في السنة بالنسبة إلى الأجهزة المثبتة بالأرض و20 د عن المتر المربع أو كسوره في السنة بالنسبة إلى الخزان تحت الأرض المتصل بنفس الآلات و50 د عن الآلة في السنة بالنسبة إلى الآلة المتنقلة بها جعاب متحركة للتوزيع.

<sup>7</sup> ينصّ الأمر عدد 434 لسنة 1997 المؤرخ في 3 مارس 1997 المتعلق بضبط تعريفه معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات على أنه تضبط التعريف السنوية لهذا المعلوم بمبالغ 25 د بالنسبة إلى المحلات من الصنف الأول و150 د بالنسبة إلى المحلات من الصنف الثاني و300 د بالنسبة إلى المحلات من الصنف الثالث.

<sup>8</sup> يوجد 34 مقهى بالمنطقة البلدية حسب كشف استخلاص معلوم الإشغال الوقي للطريق العام المسوك من قبل البلدية لسنة 2017.

وأوضحت البلدية أنه تم بخصوص استخلاص معلوم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام ومعلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات مراسلة أصحاب هذه المحلات ولكن دون جدوى.

- استخلاص مداخيل لزمة المسلخ ومداخيل السوق الأسبوعية وسوق الدواب ارتفعت بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 إلى 14.944,424 د<sup>9</sup> بعنوان ديون متخلّدة بدمّة مستلزمي المسلخ والسوق الأسبوعية وسوق الدوابّ بالعالية للفترة 2017-2007 وذلك خلافاً للفصل 9 من كراسي الشروط المتعلقة بلزمة استخلاص المعاليم الموظفة داخل المسلخ البلدي لسنة 2016 وبلزمة استخلاص المعاليم الموظفة داخل السوق الأسبوعية وسوق الدوابّ لسنة 2007 اللذين اقتضيا أن يقع تقسيط ثمن اللزمة السنوي إلى 12 دفعة شهرية متساوية على أن تتمّ تسبقة كلّ دفعة طبق الترتيب لصندوق قابض المالية بالعالية أثناء الأيام الثلاثة الأولى من كلّ شهر وكذلك خلافاً للفصل 3 من عقد استلزام المسلخ البلدي لسنة 2017 الذي اقتضى أن يتمّ دفع 25% من ثمن اللزمة بعنوان الضمان إضافة إلى دفع 50% من ثمن اللزمة على أن يتمّ دفع باقي مبلغ اللزمة على أقساط شهرية في أجل لا يتجاوز الثلاثة أيام الأولى من كل شهر بالنسبة إلى كلّ قسط.

وأفادت البلدية بأنها ستعمل على الالتزام بما جاء بكراس الشروط وعقود اللزمات وتطبيق ما ورد بتوصيات الدائرة في هذا الخصوص.

### 3.2 تعبئة الموارد غير الجبائية

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد غير الجبائية من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالأساس بتثقيف معاليم كراء المحلات الراجعة للبلدية وبمراجعتها وباستخلاصها.

#### - تثقيف معاليم كراء المحلات

سجّل تأخير في إبرام بعض عقود المحلات التجارية والمهنية وذلك خلافاً لما جاء بمنشور وزير الداخلية عدد 6 المؤرخ في 17 فيفري 1999 الذي أكّد على البلديات ضرورة إبرام عقود مع متسوّغي المحلات التجارية والسكنية وعدم السهو عن ذلك ضماناً لحسن سير عملية الاستخلاص حتى لا تحرم هذه البلديات من موارد إضافية. من ذلك، تمّ إبرام عقد تسويغ مع أحد المتسوّجين في 29 سبتمبر 2016 أي بتأخير قدره 89 يوماً مقارنة مع انطلاق سريان العقد في 01 جويلية 2016. وتجدر الإشارة إلى أن القابض لم يقم بتثقيف هذا العقد بدفاته قصد

<sup>9</sup> تم بتاريخ 30 ديسمبر 2017 طرح مبلغ 11.243,076 د بعنوان معلوم لزمة المسلخ البلدي لسنة 2017.

التسريع في استخلاص معين الكراء وهو ما ترتب عنه ارتفاع الدين المتعلق به إلى 3.555,563 د في موفى شهر أوت 2018<sup>10</sup>.  
وأفادت البلدية بأنها ستعمل مستقبلا على تلافي هذا التأخير.

#### -مراجعة معالم الكراء

خلافًا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمتسوغين التي تسمح للمالك بأن يطلب تعديل معين الكراء كل ثلاث سنوات أو عند بيع الأصل التجاري لم تبادر البلدية بمطالبة المتسوغين بالترفيغ في قيمة الكراء ممّا أدى إلى تجميد معالم الكراء لعدة سنوات وحرمانها من موارد إضافية.  
وأقرت البلدية بعدم قيامها بتعديل في معين الكراء كل ثلاث سنوات نظرا وأنّ جلّ المحلّات قديمة جدًا وتتطلب تهيئة من طرف البلدية وهو ما عجزت على القيام به وستعمل على تحيين العقود وفق الإجراءات الجاري بها العمل.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يتم الترفيغ في معين الكراء بالنسبة إلى العقود المبرمة بالمراكنة مع أحد المتسوغين لعقار مساحته 260 م<sup>2</sup> كما لم يتم التنصيص على نسبة زيادة ضمنها حيث عمدت البلدية في عدة مناسبات إلى التخفيض في معلوم الكراء السنوي<sup>11</sup> ليبلغ 2.315,788 د سنة 2017 وهو أقلّ من المعلوم المنصوص عليه بآخر عقد تسويغ مبرم بين البلدية والمتسوغ بتاريخ 01 جانفي 2004 رغم التنصيص ضمن الفصل الرابع من نفس العقد على الترفيغ في معين الكراء السنوي بنسبة 10% كل سنة في صورة تجديد الكراء. وأفادت البلدية بأنها ستقوم بالإجراءات اللازمة لتحيين معين الكراء.

وخلافًا للقانون سالف الذكر الذي اقتضى الترفيغ في معين الكراء السنوي بنسبة 5% بخصوص المحلات السكنية و10% بخصوص المحلات التجارية أو الصناعية لم يتمّ تطبيق هذه النسب فيما يتعلق بعقود كراء المحلات التجارية والصناعية بالنسبة إلى الفترة 2007-2017 لما عدده 20 عقدا وهم ما حرم البلدية من موارد إضافية في حدود 2,890 أ.د.

#### - استخلاص مداخل الكراء

بلغ خلال سنة 2017 معدّل نسب استخلاص مداخل الكراء 66,44% كما يبرز ذلك من الجدول الموالي:

<sup>10</sup> حسب جدول متابعة استخلاص الأكرية بتاريخ 14 أوت 2018 المسوك من قبل البلدية.

<sup>11</sup> نص عقد التسويغ المبرم مراكنة مع أحد المتسوغين بتاريخ 19 ماي 1997 على معينات كراء سنوية على ضوء القيمة الكرائية المحددة من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قدرها 3000 د بالنسبة لسنة 1998 و4000 د بالنسبة لسنة 1999 غير أنه تم بتاريخ 11 مارس 1998 مراسلة مصالح وزارة أملاك الدولة قصد التخفيض في القيمة الكرائية السنوية وتثبيتها في حدود 2000 د إلى موفى سنة 1999 وقد حددت مصالح الوزارة القيمة الكرائية لسنة 1998 بمبلغ 2100 د ولسنة 1999 بمبلغ 2205 د ولسنة 2000 بمبلغ 2315 د ولسنة 2001 بمبلغ 2430 د ولسنة 2002 بمبلغ 2550 د.

المداخيل	التثقيلات (د)	الاستخلاصات (د)	نسبة الاستخلاص	بقايا الاستخلاص (د)
مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري	81.622,164	45.871,386	56,2	35.750,778
مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط مهني	14.125,883	12.199,003	86,36	1.926,880
مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط صناعي	16.522,876	16.522,872	99,99	0,004

وتم الوقوف على تراكم الديون المتخلدة بذمة بعض المتسوغين نتيجة محدودية متابعة عملية الاستخلاص وعدم استغلال كل الإجراءات المتاحة قانونا من قبل المجلس البلدي في التصرف في الديون القديمة المتخلدة بذمة المتسوغين وتفعيل مقتضيات الفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية.

وقد أقرت البلدية بمحدودية متابعة الاستخلاص وعدم استغلال كل الإجراءات المتاحة قانونا من قبل المجلس في التصرف في الديون القديمة المتخلدة وبأنها ستعمل على تطبيق الإجراءات والترتيب الجاري بها العمل.

وتجدر الإشارة إلى وجود فوارق بين قائمتي المبالغ الباقية للاستخلاص لغاية 31 ديسمبر 2017 بعنوان عقارات معدة لنشاط تجاري وعقارات معدة لنشاط مهني المسوكتين من قبل القابض وجدول متابعة متخلدات عقود تسويق المحلات التجارية والمهنية المسوك من قبل البلدية . وأوضحت البلدية بأن الفارق يعود إلى أن البلدية لديها قائمة في المتخلدات الممكن إستخلاصها ولم يتم فسخ عقودها وقائمة أخرى للعقود التي تم فسخها ولا يمكن استخلاصها وسيتم إيقاف تثقيل العقود بالمحلات التي لا يتم استغلالها. وتدعو الدائرة إلى عدم تثقيل العقود التي تم فسخها.

ولم تحرص البلدية على تنمية مواردها حيث لم تسوّغ محلات بقيت شاغرة خلال الفترة 2012-2017 من بينها محلان مازالا شاغرين إلى موفى نوفمبر 2018. وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ بتاريخ 1 أوت 2018 إنهاء العلاقة التعاقدية مع 9 متسوّغين لمحلات تجارية كائنة بالسوق البلدية بمعينات كرائية سنوية قدرها 18.920 د ولم تقم البلدية إلى موفى نوفمبر 2018 بالإعلان عن بنة جديدة بخصوص هذه المحلات.

#### 4.2 تصفية بقايا الاستخلاص

وعلى صعيد آخر، تم الوقوف على مبالغ غير مستخلصة مجموعها 35.750,778 د بعنوان عقارات معدة لنشاط تجاري يعود تثقيل بعضها إلى سنة 2008 ولم يتبين القيام بالأعمال القاطعة للتقادم بخصوصها، كما لم يتبين طلب تفعيل أحكام الفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية الذي يجيز للمحاسب طرح المواد التي كلف بجبايتها إذا ما تعذر عليه

تحصيلها لعجز المطالبين عن تأديتها وذلك بعد استشارة المجلس البلدي في الأمر وبقرار من وزير المالية أو من فوض له وزير المالية.

وأفادت البلدية بأنها ستقوم بعرض المبالغ التي استحال خلاصها الخاصة بمعين كراء عقارات معدة لنشاط تجاري للطرح وذلك بالتنسيق مع السيد القابض.

أما بخصوص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية فقد تعذر التأكد من مخاطر سقوط ديون بالتقادم من عدمه في غياب قوائم تفصيلية بشأنها.

### الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

تعلقت الملاحظات أساسا بالتحاليل المتعلقة بالنفقات و خلاص الديون وإبرام الصفقات وإنجازها والقيام بالاستشارات.

#### 1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 1.178.715,877 د في سنة 2017 وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح البالغة على التوالي 648.975,660 د و 408.584,330 د نسبة 55,06% و 34,66% من مجموع نفقات العنوان الأول.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.455.106,601 د وتتوزع هذه النفقات بين نفقات التنمية وتسديد أصل الدين ونفقات مسددة من الاعتمادات المحالة في حدود على التوالي 1.352.475,435 د و 84.381,166 د و 18.250 د أي نسب تبلغ على التوالي 92,95% و 5,80% و 1,25%. ويبرز الجدول الموالي نفقات العنوانين الأول والثاني المنجزة من قبل بلدية العالية خلال سنة 2017:

البيان	المبالغ (د)
نفقات العنوان الأول	
الاعتمادات المرسمة بالميزانية	1.222.885,618
المصاريف المأمورة	1.178.715,877
نسبة الإنجاز (%)	96,39%
نفقات العنوان الثاني	
الاعتمادات المرسمة بالميزانية	2.620.871,310
المصاريف المأمور بها	1.455.106,601
نسبة الإنجاز (%)	55,52%

ويعود ضعف نسبة إنجاز العنوان الثاني إلى التأخير في تقدم إنجاز المشروعين المتعلقين بتعهد وصيانة البنية الأساسية (برنامج 2017) وكذلك مشروع تعبيد الطرقات (برنامج 2016) بمبلغ جملي قدره 950 أ.د حيث شهد المشروع الأول تأخيرا في انطلاق الأشغال

حيث حدّد تاريخ 2017/08/01 لبداية تنفيذ الصفقة غير أنه لم يتم الإذن الإداري لبداية التنفيذ إلا بتاريخ 2018/03/14 نتيجة التأخير في إعداد الدراسات الأولية للمشروع. أما في ما يتعلق بمشروع تعبيد الطرقات برنامج 2016 فلم يتم الإذن في الانطلاق بالأشغال إلا بتاريخ 2018/02/09 في حين كانت مبرمجة في ماي 2016 أي بتأخير ناهز 9 أشهر.

## 2- الديون

وعلى صعيد آخر، بلغت ديون البلدية لفائدة الهياكل العمومية والخواص 69.983,602 د خلال سنة 2017 تم تسديد منها مبلغ 39.414,891 د خلال سنة 2017 تتوزع بين 35.096,214 د لفائدة مؤسسات عمومية و 4.318,677 د لفائدة خواص. وتمتّ جدولته بقية الديون كما يبرزه الجدول الموالي:

تاريخ الاتفاقية	مبلغ الجدولة السنوية (د)		مبلغ الديون (د)	المؤسسة
	القسط	الفترة		
-	7.618,375	2017	7.618,375	صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية
-	13.029,144	2017	13.029,144	الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات
-	1.124,371	2017	1.773,671	الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه
14 مارس 2016	10.214,425	2020-2017	40.857,700	وكالة اتصالات تونس
-	955,035	2017	955,035	المركز الوطني للإعلامية
-	1.386,000	2017	1.386,000	الشركة الوطنية لتوزيع البترول
-	4.318,677	2017	4.318,677	شركة خاصة لبيع قطع الغيار
	38.646,027		69.938,602	المجموع

ولغاية تسديد متخلّذاتها تجاه الخواص والمؤسسات العمومية خلال سنة 2017 رصدت البلدية اعتمادات بلغت 39.414,891 د على مستوى الفقرة 80 من الفصل 02.201 مفصّلة بالجدول الموالي:

الفصل	الفقرة	بيان النفقات	الإعتمادات المرسمة بالميزانية (د)	النفقات المأذونة لسنة 2017
2.201	80	تسديد المتخلّذات		
		الشركة الوطنية لتوزيع البترول	3.802,000	1.386,000
		الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	1.124,371	1.124,371
		الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	13.029,144	13.029,414
		اتصالات تونس	11.000,000	10.983,289
		مؤسسات عمومية أخرى	8.573,410	8.573,410
		متخلّذات تجاه الخواص	4.318,677	4.318,677
		جملة الفقرة 80	41.847,602	39.414,891

وتولت البلدية تضخيم مبالغ الديون عبر إدراج مبلغ 3.802 د بعنوان ديون لفائدة الشركة الوطنية لتوزيع البترول عوضا عن مبلغ 1.386 د أي بفارق 2.416 د.

### 3- الصفقات

مكّن فحص صفقتين من جملة 4 صفقات جارية خلال تصرف 2017 من الوقوف على العديد من النقائص تعلقت أساسا بضبط الحاجيات وتأخير في الإنجاز ومدى الالتزام بالنصوص الترتيبية المنظمة للصفقات العمومية.

وخلافا لمبدأ التحديد الدقيق للحاجيات الوارد بالفصل 31 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 تبيّن بالنسبة إلى الصفقة عدد 2016/01 المتعلقة بتعبيد طرقات بلدية العالية سوء تقدير للحاجيات من قبل مكتب الدراسات الذي عينته بلدية العالية في إطار استشارة قامت بها لإنجاز الصفقة حيث أنّ العرض الأقلّ ثمنا يفوق المبلغ المرصود للمشروع بنسبة زيادة قدرها 33.85% (662.784,878 د باعتبار الأداء على القيمة المضافة) مقارنة بتقديرات الإدارة (495.187 أ.د باعتبار الأداء على القيمة المضافة).

وأقرّت البلدية بأن سوء التقدير في مبلغ الصفقة العمومية يعود إلى التخفيض في تقدير سعر المتر المربع بالنسبة للطبقة الخرسانة المسلحة من قبل مكتب الدراسات.

كما تمّ بالنسبة إلى الصفقة المذكورة الوقوف على طول المدّة الفاصلة بين برمجة المشروع وتاريخ إبرام الصفقة والإذن ببدء الأشغال فلئن تمت برمجة هذه الصفقة ضمن ميزانية 2015<sup>12</sup> فإنه لم يتمّ المصادقة عليها إلا بتاريخ 27 جوان 2016 ولم يتمّ إعلام المقاول بالشروع في الأشغال إلا بتاريخ 1 أوت 2016.

من جهة أخرى، وخلافا للفصل 8 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية تمّ الوقوف على عدم احترام الآجال القصوى للمصادقة والإمضاء على مشروع الصفقة آنفة الذكر وقدرها 10 أيام انطلاقا من تاريخ إبداء رأي لجنة مراقبة الصفقات بخصوص تقرير التقييم مما من شأنه الحدّ من سرعة تلبية الطلب العمومي ونجاعته حيث بلغت المدّة الفاصلة بين إبداء اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية رأيها بخصوص تقرير التقييم (2016/05/24) والمصادقة على مشروع الصفقة المتعلقة بتعبيد الطرقات بلدية العالية (برنامج 2015) 35 يوما.

وأفادت البلدية بأنّه سيتم في المستقبل العمل على احترام الآجال القانونية في تبليغ الصفقة والحصول على الضمانات النهائية.

وخلافا لما نصّ عليه الفصل 76 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 من وجوب تقديم الضمان المالي النهائي في أجل أقصاه عشرين يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الصفقة وذلك قصد

<sup>12</sup> محضر جلسة عدد 2016/08 المؤرخ في 4 ماي 2015.



ضمان حقوق البلدية قبل انطلاق الأشغال تم تقديم هذا الضمان بتأخيرا بلغ 95 يوما بالنسبة إلى طلب العروض عدد 2016/01 المتعلق بتعبيد طرقات بلدية العالية حيث تم تقديم الضمان النهائي بتاريخ 19 أكتوبر 2016 وتم التبليغ في 27 جوان 2016.

وبالرجوع إلى الآجال المحددة بكراس الشروط للصفقة المتعلقة بتعبيد طرقات بلدية العالية بقيمة 494.733,939 د المبرمة بتاريخ 27 جوان 2016 تبين وجود تأخير في إنجاز الأشغال بلغ 449 يوما. فلئن حدد كراس الشروط آجال تنفيذ الصفقة في حدود 120 يوما ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ إمضاء المقاول على إذن المصلحة المتعلق ببدء الأشغال والذي وافق تاريخ 1 أوت 2016 إلا أنّ الأشغال لم تنته إلا بتاريخ 04 أفريل 2018.

ولم تتولّ البلدية خلافا لمنشور رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 03 جوان 2015 المتعلق بإجراءات تضمين غرامات التأخير في مجال الصفقات العمومية وآجال خصمها وإجراءات إرجاع الضمانات احتساب غرامات التأخير بالتوازي مع تقدّم الإنجاز وتضمينها مباشرة في كشوفات الحسابات الوقتية. من ذلك، تمّ بخصوص الصفقة عدد 2016/01 تضمين غرامة التأخير عن إنجاز المشروع في كشف الحساب الأخير بتاريخ 20 جويلية 2018 بمبلغ 24.736,601 د.

وأوضحت البلدية بأنه سيتمّ مستقبلا تضمين غرامات التأخير مباشرة في كشوفات الحساب الوقتية دون خصمها أثناء الإنجاز.

كما شهد إنجاز الصفقة المتعلقة بأشغال تهيئة وتعبيد الطرقات برنامج 2017 بقيمة 440,569 أ.د تأخيرا هاما حيث حددت آجال الانجاز بمدة 150 يوما ابتداء من تاريخ استلام إذن المصلحة الموافق ليوم 2018/03/14 طبقا للفصل 22 من كراس الشروط الإدارية الخاصة. وإلى غاية موفى نوفمبر 2018 لم يتمّ القبول الوقتي للأشغال.

وفي نفس الإطار تخلّلت إنجاز الأشغال عدّة صعوبات تعلقّت أساسا بغياب التنسيق المسبق مع الأطراف المتدخلة حيث تبين من خلال مراسلة رئيس النيابة الخصوصية بلدية العالية إلى المدير الجهوي للديوان الوطني للتطهير وجود عدّة إشكالات في مستوى عمق القنوات الفرعية للتطهير البالغ 10 صم بالإضافة إلى تهرئة قنوات الربط والتي تستوجب الصيانة وذلك خلافا لما ورد بمراسلة الديوان الوطني للتطهير بتاريخ 2017/06/16 (قبل الانطلاق في الأشغال) التي تضمنت أن الشبكة المعنية في حالة حسنة.

فضلا عن ذلك، تمّ تبليغ الصفقة بتاريخ 2018/01/17 في حين تم تبليغ الإذن الإداري المتعلق بالانطلاق في الأشغال في 14 مارس 2018 أي بعد مرور حوالي شهرين مما فاقم في تأخير إنجاز الأشغال التي كانت مبرمجة في سنة 2017.

كما شهد إسناد الصفقة إخلالات تعلقت أساسا بعدم التقيد بالشروط الفنية بخصوص الإمكانات البشرية والمعدات الموضوعية على ذمة المشروع الواردة بكراس شروط المشاركة في طلب العروض.

فخلافا للفصل 10 من كراس شروط المشاركة في طلب العروض والذي أوجب توفير إطار فني متكون من مهندس رئيس مشروع وتقني رئيس حضيرة وطوبوغرافي مع تقديم سيرة ذاتية وعقد عمل ساري المفعول تولى صاحب الصفقة تقديم اتفاقية غير مسجلة مع مكتب دراسات تتعلق بالمساعدة الفنية ومراقبة أشغال جميع حضائر الشركة عوضا عن تقديم عقود عمل سارية المفعول بخصوص المهندس والطوبوغرافي.

أمّا بخصوص التقني رئيس الحضيرة فقد تضمن ملف المشاركة المقدم من طرف صاحب الصفقة عقد شغل ساري المفعول لمدة سنة ابتداء من 2016/10/02 إلى غاية 2017/10/02 مع التنصيص في فصله الخامس على "انتهاء العقد بانتهاء مدته".

وبالرغم من عدم مطابقة العرض لمقتضيات كراس شروط المشاركة في طلب العروض<sup>13</sup> تم قبول عرض المزوّد وإسناده الصفقة.

وأفادت البلدية بأنه سيتمّ مستقبلا الأخذ بعين الاعتبار لهذه الملاحظات خلال التقييم الفني للعروض.

#### 4- الاستشارات

أفرز فحص عيّنة من الاستشارات التي قامت بها البلدية خلال سنة 2017 من الوقوف على جملة من الإخلالات تعلقت أساسا بتأخير في إنجاز الطلبات وتغيير في الكميات الأولية الواردة بالاستشارات دون إعادة إجراءات المنافسة حيث شهد إنجاز الاستشارة المتعلقة بدراسة مشروع صيانة الطرقات برنامج 2017 تأخيرا هاما تجاوز أربعة أشهر حيث ضبط الإذن الإداري بتاريخ 2017/04/06 أجل 40 يوما لإعداد وثائق طلب العروض بداية من اليوم الموالي للإعلام بهذا الإذن (الموافق ليوم 2017/04/07). غير أنه لم يتمّ الانتهاء من إعداد هذا الملفّ والإعلان عن طلب العروض إلا بتاريخ 2017/11/06. وفي نفس السياق لم تتولّ البلدية إدراج فصول تتعلق بعقوبات التأخير ضمن الاتفاقية المبرمة بتاريخ 2017/04/24 مع مكتب الدراسات.

وأوضحت البلدية بأنّها ستقوم مستقبلا بإدراج عقوبات التأخير ضمن الاتفاقيات المتعلقة بدراسة المشاريع.

<sup>13</sup> نصّ الفصل العاشر من كراس الشروط للمشاركة في طلب العروض على "أنه في صورة وجود نقص مهما كان نوعه في الإطار الفني أو المعدات يقع إلغاء العرض مباشرة".

كما تمّ الوقوف على تغيير في كميات الطلبات موضوع عيّنة من الاستشارات بالترفيح أو التخفيض فيها وذلك دون إعادة إجراءات المنافسة على غرار الاستشارة المتعلقة باقتناء مواد بناء للتعهد والصيانة حيث تمّ التخفيض في كمية المواد بالفصلين عدد 5 و6 مقابل الترفيح في كمية المواد موضوع الفصل عدد 9. وتبعاً لذلك، تمّ التخفيض في المبلغ الجملي للاستشارة من 17.791 د إلى 14.500 د أي بفارق 3.291 د وهو ما يمثل نسبة 18%. وكذلك الشأن بخصوص الاستشارة عدد 2017/34 المتعلقة باقتناء موادّ للاعتناء بالتنوير العمومي حيث تمّ التخفيض في الفصلين عدد 4 و5 مقابل الترفيح في كمية الموادّ موضوع الفصل عدد 9. وعليه تمّ التخفيض في المبلغ الجملي للاستشارة من 8.551 د إلى 7.500 د. وكذلك الشأن بخصوص الاستشارة عدد 2017/19 المتعلقة باقتناء موادّ للاعتناء بالتنوير العمومي حيث تمّ التخفيض في الفصول عدد 3 و4 و5 و9 و14 و15 مقابل الترفيح في كمية الموادّ موضوع الفصلين عدد 6 و16 وهو ما انجر عنه التخفيض في المبلغ الجملي للاستشارة من 10.258 د إلى 7.500 د أي بنسبة 26%. وتمّ بالنسبة إلى الاستشارة المتعلقة بالاعتناء بالمنشآت الرياضية حذف 3 فصول من جملة 5 فصول تضمنتها الاستشارة مما نتج عنه نقص في قيمة الاستشارة من 7.869 د إلى 4.099 د أي بنسبة 48%. ومما لا شكّ فيه أنّ الخلل في ضبط الحاجيات وعدم إعادة الإجراءات من شأنه الحدّ من المنافسة وحرمان البلدية من أسعار تفاضلية. وأفادت البلدية بأنها ستسعى إلى حسن تقدير الحاجيات وتفادي الترفيح والتخفيض في الكميات.

وخلال لقواعد حسن التصرف لا تمسك البلدية قائمة محيّنة للمزوّدين وعناوينهم. واتضح أنّ معظم الاستشارات اقتصرت على 3 مزوّدين مما لا يمكّن من الحصول على أنسب الأثمان وتفعيل المنافسة على النحو الأفضل.

## 5- الجرد

تبين عدم مسك البلدية لحسابية خاصة بمكاسمها المنقولة منها وغير المنقولة وعدم القيام بجرد عام لتلك المكاسب في موفى السنة المالية (عملاً بالفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية) حيث لم يتمّ تكوين لجنة جرد يعهد لها سنويا القيام بالجرد لجميع ممتلكات البلدية وإعداد محاضر الجرد وتعيين الدفاتر المخصصة للغرض. كما لم يتبين إسناد ترقيم جرد للمنقولات المتوفرة بمكاتب البلدية وهو ما تمّت معاينته من خلال الزيارة الميدانية لها. وتبين من خلال فحص دفتر جرد المنقولات أنه لا يتمّ دائماً التنصيص على رقم الجرد الخاص بالمعدّات. كما لم يتضمن الدفتر المخصص للغرض بعض التنصيصات على غرار مرجع فاتورة الاقتناء وتاريخها بالإضافة إلى القيمة المالية للمعدّات.

وأوضحت البلدية بأنه سيتمّ تكوين لجنة جرد خلال أول جلسة للمجلس البلدي يعهد إليها سنويا القيام بالجرد لجميع ممتلكات البلدية وإعداد محاضر الجرد و تحيين الدفاتر المخصصة للغرض والشروع في اسناد ترقيم جديد للمنقولات .

## إجابة البلدية

### الجزء الأول: الرقابة على تحصيل الموارد

إجابة الإدارة	تقرير الرقابة
<p>نحن غير راضين عن هذه النسبة ليقيننا أنه بإمكاننا تحسينها نظرا للطاقة الجبائية للبلدية</p> <p>ولكن أريد أن أتطرق إلى النقص الحاصل في عدد الموظفين والعملة مقارنة بحجم العمل خاصة في موضوع الاستخلاصات فقد وجب تخصيص أكثر من عون متفرغ لهذه المهام والبلدية ساعية لإيجاد حلول يتمثل خاصة في البحث على موظفين يرغبون في النقلة للبلدية حيث أن قانون الإطار يسمح بذلك بالإضافة لتوفر الاعتمادات. هذا وقد تم تكليف عاملين عرضيين بداية من سنة 2018 بالاستخلاصات وهو ما ساهم في تحسين الموارد سنة 2018.</p> <p>بخصوص بقايا استخلاصات المعلوم على العقارات المبنية يعتبر هام ولكن يصعب استخلاصه نظرا لتعدد المطالبين بالأداء ولعدم توزيع الإعلانات من طرف القباضة المالية في الأجال وعدم القيام بالإجراءات القانونية اللازمة لخلاص هذا المعلوم، هذا وقد ساهم تركيز منظومة التصرف في المارد البلدية (قباضة) بداية من شهر جوان 2018 في تحسين النسبة سنة 2018</p>	<p>نسبة إنجاز موارد</p> <p>العنوان الأول</p> <p>100.03% لا يخفي</p> <p>أهمية بقايا</p> <p>الإستخلاص</p>
<p>لم تتمكن سنة 2017 من مراجعة أي معلوم نظرا لرفض النيابة الخصوصية للبلدية مقترح الإدارة خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى والحد الأقصى للثمن المرجعي الموظف على الأراضي غير المبنية والمبنية والعقارات المعدة لنشاط صناعي أو تجاري أو مهني علما أنه تمت مراجعة الثمن المرجعي سنة 2018.</p> <p>اعتمدنا نفس جدول التحصيل لسنة 2016 وقمنا بإعداد جدول تحصيلي تكميلي وحيد نظرا وأن الإحصاء العشري للفترة 2017-2026 تم خلال سنة 2017 وتطلب منا ذلك تسخير كل إمكانياتنا البشرية والمادية لإتمام الإحصاء و ختمه قبل موفى سنة 2017 و ستجدون في زمام سنة 2018 مبالغ هامة تم في تثقيفها .</p> <p>أما بخصوص حث المطالبين بالأداء على التصريح بعقاراتهم أو التنسيق مع الأطراف المتدخلة لتحقيق شمولية الإحصاء فنحن نقر عدم شموليته نظرا وأنه ليس لدينا أعوان خاصة بالإحصاء التكميلي وتقوم مصلحة الشؤون الإدارية و</p>	<p>تعبئة الموارد الجبائية</p> <p>:</p> <p>مراجعة المعاليم</p> <p>توظيف المعلوم</p> <p>وإعداد جداول</p> <p>التحصيل</p>

<p>المالية بالتنسيق مع مصلحة الأشغال لتحيين قاعدة الإحصاء عند تقدم المواطن لطلب رخصة البناء أو ترخيص للماء والكهرباء وقد تم تلافي النقص خلال الإحصاء العشري لسنة 2016.</p> <p>بخصوص عدم مسك البلدية جدول تحصيل الحد الأدنى من المعلوم على المؤسسات ذات صبغة صناعية أو التجارية أو المهنية يعود أساسا أن هذا المعلوم يقع إحتسابه في ملف 'إكسال' تم إتلافه أيام الثورة ولم نقم بتحصيل جدول جديد لما يستوجبه ذلك من عمل (إحصاء ، معاينة وإدراج) وقد قمنا بإعداد جدول تحصيل هذا المعلوم خلال سنة 2018 علما وأننا طلبنا العديد من المرات من السيد القابض مدنا بقوائم شهرية في المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم على المؤسسات ولكن يقع مدنا بالمبلغ الجملي فقط .</p>	
<p>تقوم مصلحة الشؤون الإدارية والمالية بزيارة أسبوعية للقباضة المالية بالعالية للتعرف على الوضع المالي للبلدية لأنه لا يقع إدراج الموارد بصفة يومية بل بصفة شهرية ويرجع غياب التنسيق بين القباضة البلدية والبلدية فيما يتعلق باستخلاص المعاليم الموظفة على العقارات إلى النقص الحاصل في عدد أعوان البلدية والقباضة المالية وحجم العمل الموكل لهما.</p>	<p><b>تحيين جداول التحصيل</b></p>
<p>تقوم البلدية بإرسال الجدول في الأسبوع الأول من بداية السنة المالية ولا يمكننا إجبار القابض أو أمانة المال الجهوية لتقليص أجال تثقيل جداول التحصيل الموكولة مهامها للقابض وقد قمنا بمراسلتهم للفت النظر. وسيتم تلافي ذلك عن طريق توجيه مراسلات قصد مزيد حث السيد قابض المالية للتسريع بإجراءات التثقيل.</p>	<p><b>التأخير في تثقيل جداول تحصيل</b></p>
<p>كنا قد بينا سابقا صعوبة استخلاص المبالغ المثقلة من معلوم العقارات المبنية و الأراضي البيضاء و سنسعى بالتنسيق مع القباضة المالية لتحسينهما علما وأننا قمنا خلال سنة 2018 بربط البلدية بالقباضة المالية لحسن إستغلال منظومة التصرف في موارد البلدية.</p> <p>أما بخصوص صعوبة حصر جملة المتخلدات بالنسبة لكل مدين فأن ذلك راجع إلى حرق كل المعطيات بالقباضة المالية خلال الثورة.</p> <p>إن ضعف عدد الإعلانات الموزعة من طرف القباضة المالية أتر سلبا على استخلاص المعلوم على العقارات المبنية و سنقوم بتخصيص عون لمساعدة القباضة على توزيع الإعلانات .</p> <p>نأمل أن تقوم القباضة المالية بمجهود أكبر لإصدار و توزيع الإعلانات في الأجال و</p>	<p><b>استخلاص المعاليم على العقارات</b></p>

<p>اتخاذ الإجراءات اللازمة قصد الترفيع من الاستخلاصات في المعاليم المثقلة لديها علما وأن البلدية ساعية لربط إسداء الخدمات بخصوص المعاليم المستوجبة حسب ماتضمنته القوانين الجاري لها العمل، علما وأن منظومة التصرف في الموارد البلدية -قباضة- مكنت من استخراج الإعلانات خلال سنة 2018.</p>	
<p>تقوم البلدية سنة 2018 بإحصاء المحلات الشاغلين للطريق العام بعنوان الأنشطة الاقتصادية المستغلة للرصيف و كل هذا التأخير في توظيف مداخل إشغال الملك البلدي يعود إلى حجم وأولويات العمل البلدي في خضم هذا النقص العددي للأعوان حيث تم تركيز كامل مجهود البلدية على المعاليم على العقارات والأنشطة.</p> <p>أما بخصوص استخلاص معلوم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام و معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات فقد قمنا بمراسلة أصحاب هذه المحلات ولكن دون جدوى ونأمل أن تتضافر جهود كل الأطراف من بلدية قباضة مالية و شرطة بلدية حتى يتم اتخاذ الإجراءات الردعية اللازمة .</p> <p>سنعمل على الإلتزام بما جاء في تقريركم بخصوص استخلاص مداخل لزمة المسلخ و السوق الأسبوعية و سوق الدواب علما و أننا تحصلنا على حكم قضائي بخصوص الدين المتخلد بذمة المستلزم المسلخ البلدي لسنة 2016 أما بخصوص مبلغ 8.400 د فإن الدين يعود إلى سنة 2007 وقد قام قابض المالية و البلدية بالإجراءات اللازمة و لم نتمكن من استخلاصه وأصبح من غير الممكن ذلك .</p>	<p>توظيف مداخل إشغال الملك البلدي واستخلاصها</p> <p>استخلاص مداخل لزمة المسلخ و مداخل السوق الأسبوعية و سوق الدواب</p>

#### تعبئة الموارد غير الجبائية :

<p>بخصوص التأخير الحاصل بين تاريخ إبرام العقد و تاريخ مفعوله فإن الفصل الثاني ينص صراحة على بداية العمل بهذا العقد وعليه فإنه يتم احتساب معين الكراء من ذلك التاريخ .</p> <p>علما أن هذا التأخير هو ليس سهوا بل هو ضغط العمل الذي نضطر على إثره التعجيل بالأشياء المتأكد القيام بها قبل غيرها و سنعمل مستقبلا على تلافي هذا التأخير وغيره من النقائص.</p> <p>نحن نقوم بإرسال العقود فور تسجيلها و إرجاعها إلينا من طرف المتسوغ الذي يتأخر في بعض الأحيان في ذلك و لكن نرسلها من غير جداول إرسال و سنتلاني هذا الأمر مستقبلا .</p> <p>لا تقوم البلدية بتعديل في معين الكراء كل ثلاث سنوات نظرا و أن جل المحلات</p>	<p>تثقيف معاليم كراء المحلات ومراجعة معاليم الكراء</p>
---	--

<p>قديمة جدا وتتطلب تهيئة من طرف البلدية التي عجزت على القيام بها وستعمل البلدية على تحيين العقود وفق الإجراءات الجاري بها العمل.</p> <p>لقد تم تسويغ المحل في إطار تشجيع مواطنينا بالخارج لبعث مشاريع خاصة التي تعنى بالشباب وقد تم إبرام العقد بالمراكنة وصادق على مطلب المعني بالأمر المجلس المنعقد في 22 فيفري 1997 رغم أن الفصل 4 من العقد نص على التعديل في معين الكراء ولكن لم يتم ذلك، كما قامت الإدارة بمراسلة الإدارة العامة للاختبارات سنة 2003 واقترحت العديد من المرات تعديله وقامت بدعوة المتسوغ لكن لم يلبي دعوتنا نظرا لتواجهه بالخارج بل بالعكس أصبح يطالبنا بتهيئة المحل نظرا للحالة التي أصبح عليها المحل علما وأن مصالح أملاك الدولة قامت بمعاينة كل المحلات البلدية يوم 11 أكتوبر 2018 و سنقوم بالإجراءات اللازمة لتحيين معين الكراءات .</p> <p>اعتمدت البلدية الزيادة نسبة 5% عوضا عن 10% باعتبار أن أغلبية العقود تضمنت زيادتها ب 5% لذا وجب علينا صياغة عقود تكميلية حتى يتم تحيين هذه النسبة الشيء الذي سيتم بصفة تدريجية.</p>	
<p>نقر بمحدودية متابعة الاستخلاص وعدم استغلال كل الإجراءات المتاحة قانونيا من قبل المجلس في التصرف في الديون القديمة المتخلدة بذمة المتسوغين ولكن هناك ظروف اجتماعية واقتصادية حالت دون تطبيق الإجراءات القانونية وسنعمل على تطبيق الاجراءات والتراتب الجاري بها العمل.</p> <p>إن الفارق الحاصل بين قائمتي المبالغ الباقية للاستخلاص للبلدية و القباضة المالية يعود أن البلدية لديها قائمة في المتخلدات الممكن استخلاصها ولم يتم فسخ عقودها وقائمة أخرى للعقود التي تم فسخها ولا يمكن إستخلاصها وكنا قد ذكرناها أنفا وسيتم إيقاف تثقيل العقود بالمحلات التي لا يتم استغلالها.</p> <p>إن البلدية حريصة على تنمية مواردها فالمحل رقم 14 الموجود بشارع بورقيبية هو محل لا تنوي البلدية تسويغه بل ستقوم بتهيئته ليصبح مقر إداري (شباك موحد) .</p> <p>أما بخصوص المحل رقم 4 بسوق الجزائر فإن حالته جد رديئة لا يمكن للبلدية تسويغه إلا بعد القيام بالتهيئة اللازمة له وقد تمت برمجة صيانتة خلال ميزانية 2019.</p> <p>أما بخصوص عدم الإعلان عن بنة جديدة للمحلات التجارية الكائنة بالسوق البلدية فإننا نقر بفشل السوق اليومية لاستفحال التجارة الموازية والانتصاب الفوضوي وعدم قدرة البلدية على الحد منه وقد أرجأنا تسويغ المحلات لحين إيجاد حل جذري لفتح السوق اليومي من جديد حيث ان المجلس البلدي يدرس البرنامج</p>	<p>استخلاص مداخيل كراء المحلات</p>



الوظيفي للسوق.	
<p>بالنسبة لتأخير الطرح فهو راجع أساسا إلى القباضة المالية لأن كل عقد يقع فسخه نمدته بقرار الفسخ في الحين.</p> <p>سنقوم بعرض المبالغ التي استحال خلاصها الخاصة بمعين كراء عقارات معدة لنشاط تجاري للطرح تطبيقا لأحكام الفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية وذلك بالتنسيق مع السيد القابض.</p> <p>وتبقى إشكالية بقايا إستخلاصات المعلوم على العقارات والأراضي البيضاء سنة 2010</p> <p>وما قبل التي لا تملك البلدية قوائم تفصيلية في شأنها والتي ننتظر إيجاد حل جذري لها حيث كما ذكرنا أنفا تم حرق كل المستندات المتعلقة بها.</p>	<p>تصفية بقايا الإستخلاص</p>

### الجزء الثاني : الرقابة على النفقات

<p>تحرص البلدية على رصد الإعتمادات اللازمة للمشاريع بالميزانية ولكن ضعف نسبة الإنجاز تعود بالأساس إلى النقص في عدد أعوان المصلحة الفنية إضافة إلى أطراف وعوامل أخرى (مكتب دراسات ، المقاول ، الظروف المناخية ، الحالة المتهترئة لشبكة التطهير العمومي و الماء الصالح للشرب، المواطن ...)</p>	<p>ضعف وتأخر إنجاز الأشغال</p>
<p>تم رصد مبلغ الإذن بالتزود في إطار صفقة التزود بالوقود لفائدة الإطارات المكلفة بالخطط الوظيفية نظرا وأن الفاتورة ترد على البلدية متأخرة جدا ويجب أن يتم خلاصها على الصفقة التي تم إبرامها في الغرض.</p>	<p>الديون</p>

يعود سوء التقدير في مبلغ الصفقة العمومية إلى التخفيض في تقدير سعر المتر المربع بالنسبة للطبقة الخرسانة المسلحة من قبل مكتب الدراسات وقد تفتنت البلدية للخطأ الحاصل وتمت مراسلة في الغرض والتنبيه عليه علما و أنّ الأسعار في تلك الفترة شهدت عدم استقرار وارتفاع في مواد البناء وعدم توفرها مما أثر على التقديرات.

بالنسبة للتأخير الحاصل في تبليغ الصفقة فإنه خلافا لإشارتكم أن رأي لجنة الصفقات تمّ بتاريخ 2016/05/04 فإنّ رأيها بالموافقة تمّ بتاريخ 2016/05/24 كما أفيدكم علما وأنّ الفترة المتبقية تمّ خلالها طلب التأشيرة على الصفقة لدى مراقبة المصاريف العمومية حيث تحصلت البلدية على التأشيرة المذكورة يوم 2016/06/27 وسيتمّ في المستقبل العمل على احترام الأجال القانونية في تبليغ الصفقة والحصول على الضمانات النهائية وكذلك الحال بالنسبة لصفقة تهيئة حي الطيب عوينة حيث أنّ فترة الحصول على التأشيرة ساهمت في التأخير في المصادقة على الصفقة.

يعود التأخير بالأساس إلى النقص الفادح في الأعوان بالمصلحة الفنية حيث أنّ المصلحة بها مهندس أول وعامل صنف 10 وهي مكلفة بمتابعة المشاريع والتي تزامنت في نفس الفترة (4 مشاريع بين صفقات واستشارات) بالإضافة لملفات رخص البناء وتراخيص الربط بالشبكات العمومية كما أنّه في الأثناء تمّ تغيير في البرنامج الوظيفي للمشروع نظرا لطلبات المواطنين بسبب تضرر بعض الأنهج غير المدرجة بالبرنامج الأصلي كما تمّ التفكير في ضمّ الإعتمادات المبرمجة سنة 2015 و2016 لضمان نسبة مشاركة عالية للمقاولات.

يعود التأخير بالأساس للخطأ الذي ارتكبه المقاول عند تعميم جدول الأسعار وعدم الانتباه لنوعية شبكة الحديد المترابط علما وأنّ المقاول تشكو صعوبات مالية خلال تلك الفترة وقد وجهت البلدية في مناسبتين تنبيه في الغرض قصد احترام الأجال والتسريع بانجاز الأشغال وقد ارتأت البلدية عدم فسخ الصفقة خاصة في بعض المراحل وخاصة عند حفر الطرقات.

حيث أنّ إجراءات فسخ وإبرام صفقة جديدة من شأنها أن تطول مما قد يثير حفيظة متساكني تلك الطرقات. أما بخصوص التضارب في الأجال الواردة في كراس الشروط ووثيقة التعهد فيعود ذلك لتسرب خطأ عند الرقن علما وأنّ الأجال التعاقدية هي التي وردت بوثيقة التعهد والإذن الإداري لانطلاق

الأشغال.

لم تتولى البلدية تطبيق مقتضيات المنشور المذكور وذلك لعدم تلقيها لنسخة منه وعدم اطلاعها على المناشير الواردة بموقع الواب للصفقات العمومية حيث تمّ استخراج المنشور من الموقع سابق الذكر وسيتمّ مستقبلا اعتماده وتضمين غرامات التأخر مباشرة في كشوفات الحساب الوقتية دون خصمها أثناء الإنجاز.

يعود التأخر إلى إهتراء شبكة التصريف في المياه المستعملة الشيء الذي دفع بالبلدية لإيقاف آجال التنفيذ وإعادة بعض الأجزاء من القنوات ونظرا لافتقار ديوان التطهير للقنوات والبالوعات تمّ اقتناء القنوات وتكليف فريق من عملة البلدية لصناعة البالوعات لتفادي تعطل المشروع كما تبين أثناء تنفيذ المشروع أنّ المقاومة تشكو بعض الصعوبات بالمالية مما دفع بالبلدية لعقد عديد جلسات عمل بالحضيرة فصد التسريع بالإنجاز.

تبين إبان حفر الطرقات أن قنوات تصريف المياه المستعملة على عمق 10 صم مما استوجب إيقاف الأشغال عديد المرات ومراسلة الديوان الوطني للتطهير قصد التدخل حيث أفاد هذا الأخير أنّه لم يبرمج تدخل بمعتمدية العالية مما دفع بالبلدية لاقتناء القنوات وتركيزها بمساعدة متساكي الأنهج بصفة مباشرة تمّ مواصلة الأشغال علما وأنّ البلدية راسلت كافة المتدخلين قبل الانطلاق في الدراسة والانجاز.

يعود التأخير في تبليغ الإذن الإداري إلى سوء الأحوال الجوية خلال تلك الفترة وسعي البلدية لضمان حسن انطلاق المشروع وتفادي إيقاف الأشغال لعدم صلوحية الأرضية ، ارتأت تبليغ الإذن الإداري خلال شهر مارس. اعتبرت لجنة تقييم العروض أنّ الإتفاقية المقدمة من طرف الشركة العامة للطرقات مقبولة من حيث الشكل بالنسبة لرئيس المشروع والطوبوغرافي وبالتالي تمّ قبول عرضها إضافة إلى أنّها صاحبة العرض الأقل ثمنا ولم تبد لجنة الشراءات أي ملاحظات في شأنها علما وأنّه سيتمّ مستقبلا الأخذ بعين الاعتبار لهذه الملاحظات خلال التقييم الفني للعروض.

يعود ذلك بالأساس للمبلغ المضمن باقتراح التعهّد الاحتياطي الذي قد يفوق أو يقل عن المبلغ المضمن بالاستشارة ونظرا لطول اجراءات الحصول على اقتراح التعهّد الثاني والذي يستوجب التزوّد بالمواد وخلص الفاتورة ثمّ التخفيض في التعهّد فالحصول على اقتراح التعهّد واعتبارا للتغيير السريع للأثمان فإنّ عديد

III- الاستشارات:

الزيادة أو التخفيض في الكميات

المزودين يرفضون تزويد البلدية بالمواد بعد تلك الفترة والتي قد تتجاوز مدّة صلوحية الأثمان.

وستسعى البلدية إلى حسن تقدير الحاجيات وتفادي الترفيع والتخفيض في الكميات.

سنقوم مستقبلا بإدراج عقوبات التأخير ضمن الاتفاقيات المتعلقة بدراسة المشاريع .

إن الخلل في ضبط الحاجيات مرتبط أساسا بالإتمادات المرصودة التي تضبط اعتماداتها حسب الموارد المحققة للبلدية.

يتم توجيه الإستشارات للعديد من المزودين ومسدي الخدمات ولكن للأسف يوجد عزوف نظرا لعدم رغبتهم في التعامل بأذون التزود والخلاص بأوامر الصرف نظرا لعدم تسوية وضعيتهم الجبائية أو لعدم توفر كل المواد المطلوبة بالاستشارة .

تمّ الشروع في ضبط قائمة في المزودين حسب المجال والاختصاص يأخذ بعين الاعتبار لعنصر توسيع مجال المنافسة والحصول على أفضل العروض الممكنة مع التأكيد على مزيد توسيع مجال المنافسة.

تمّ تكوين لجنة استقصاء وتحديد الملك البلدي ابان تنصيب المجلس البلدي الجديد و عهد لها بجرد الممتلكات العقارية والمنقولة وعملا بتوصيات الدائرة.

سيتمّ تكوين لجنة جرد خلال أول جلسة للمجلس البلدي والشروع في اسناد ترقيم جديد للمنقولات يعهد إليها سنويا القيام بالجرد لجميع ممتلكات البلدية وإعداد محاضر الجرد وتعيين الدفاتر المخصصة للغرض علما وان البلدية تمسك دفاتر للجرد تشوبه بعض النقائص سيتم تلافيا والتنصيب على كافة المعطيات الضرورية.

أ- الجرد: عدم تكوين لجنة جرد وإسناد ترقيم جرد المنقولات وعدم التنصيب على مرجع الفاتورة